أهمية اختيار الرسالة الإعلامية السكانية المناسبة

أمين عبدالله إبراهيم

تتمثل أبعاد المشكلة السكانية في الجمهورية اليمنية في حجم ونمو السكان ، والتوزيع غير المتوازن للسكان إذ تشير البيانات إلى أن هناك ما يقرب من 135 ألف تجمع سكاني في اليمن (في إشارة إلى وجود تشتت سكاني كبير جداً يصعب معه إيصال كافة الخدمات الأساسية والضرورية إلى كل تلك التجمعات السكانية المترامية الأطراف).

يضاف إلى هذين البعدين بعد الخصائص السكانية حيث توجد نسبة عالية من السكان في الفئة العمرية اقل من 15 سنة وهي فئة معالة ومستهلكة ، هذا إضافة إلى انتشار الأمية والامرض وخاصة في القطاعات الريفية ، كما يؤخذ في الاعتبار ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

ولما كان للإعلام دوره في التصدي لمشكلات المجتمع والتنبيه إلى خطورتها وبيان كيفية مواجهتها ، فإن الإعلام اليمني بشقيه المباشر والجماهيري مطلوب منه أن يستمر وبشكل اكبر من ذي قبل في طرح المشكلة السكانية بكافة جوانبها وأبعادها وتحدياتها المختلفة، وتوضيح الآثار السلبية المترتبة عليها على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وزيادة الوعي بهذه الآثار بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، وحث الأفراد والجماعات على ضرورة الوقوف وقفة جادة متأنية لاتخاذ قرار مصيري " نكون أو لا نكون ؟" فالمسألة جد خطيرة ولم يعد هناك وقت لإضاعته.

ومن هنا يمكني القول إن اختيار الرسالة السكانية الهادفة والمناسبة والواضحة والموضوعية يعد امراً مهماً جداً وضرورياً لضمان وصول محتواها ومضمونها إلى الجمهور المستهدف بشكل واضح وسهل وبالتالي أحداث عملية التأثير والإقناع وتغيير الاتجاهات والممارسات أيجاباً لدى الجمهور حول القضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وسوف نتطرق هنا لبعض خصائص وسمات الرسالة الإعلامية السكانية الفعالة والتي يمكن توضيحها في النقاط القليلة التالية:

يتعرض الفرد في اليوم الواحد للعديد من الرسائل الإعلامية، فما الذي يضمن أن يتعرض الفرد لرسالة معينة ويتأثر بمضمونها ؟، والجواب يكمن في اختيار الوسيلة المناسبة لتوصيل الرسالة وضرورة أن تتضمن ما يؤدي إلى تشويق المتلقي وجذب انتباهه.

يجب مراعاة مصالح المتلقي ، فكلما كانت الرسالة مراعية للمصلحة الإنسانية كلما كانت مؤثرة وفاعلة ، وعليه يمكن أن تتجه الرسالة الإعلامية المرتبطة بالمشكلة السكانية نحو إبراز أن نموذج الأسرة الصغيرة – على سبيل المثال- يتيح حق الاستمتاع المشروع بالحياة.

مراعاة التوافق مع القيم الدينية خاصة أن تناول المشكلة السكانية من منظور ديني لا يعد اقحاماً للدين في مجالات جديدة ، وإنما هي مهمة القيم الدينية وجوهر رسالتها.

التنويع بين خطاب العقل واستمالة العاطفة ، فيجب تقيد الحجج الداعية إلى كثرة الإنجاب والتي يتمسك بها غير المتعلمين وذلك بلغة سهلة وبسيطة ، وما أجمل أن يرتبط التفنيد المنطقي بالجوانب العاطفية من خلال إثارة عاطفة الابوة والأمومة.

الإعلام وقضايا تنظيم الأسرة

فايزة أحمد مشورة

طفل يتلقى لقاحاً

ازدادت أهمية قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة اتساعاً من حيث اهتمام المراكز والمنظمات وغيرها من أجل إيصال خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة.

وبالرغم من انتشار الخدمات لرعاية الأسرة والطفل،فلا يزال الوعي بأهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة ورعاية الحوامل ينحصر في توفير الخدمات فقط،أي أن التحولات المهمة في المجتمع اليمني وبالأخص الوضع الصحي للأسرة لا يزال بحاجة لتفعيل التوعية عبر وسائل الإعلام المرئي وغير المرئي وتكثيف الرسائل الموجهة للفئة المستهدفة،ويمكننا اليوم إيجاد رسائل توعوية مدروسة،ومؤثرة في الجمهور من حيث الواقعية والإقناع والإعداد الجيد والواقعي لمثل هذه الرسائل،أي أن المعنيين من وزارة الصحة والأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان يجب أن يضعوا في خططهم السنوية حملات توعوية متواصلة في مختلف وسائل الإعلام للتوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة كي تتحقق العلاقة الاتصالية بين المرسل والمستقبل وتستهدف الآلاف أو الملايين من الناس في وقت واحد تقريباً وخصوصاً المناطق الريفية،والخروج من القاعات المغلقة والسؤال هنا يطرح نفسه..كيف يمكن أن تصل المعلومات والأخبار والمؤشرات الجديدة إلى الجمهور بطريقة مفهومة؟

فالأهمية اليوم هي الإعلام وإرسال رسائل عبر مختلف الوسائل الإعلامية فالجماهير المستقبلة تختار من بين تلك الوسائل ما تشاهده وما تقرؤه والجمهور هو الذي يقرر ما يختاره من وسيلة وما هو الوقت المناسب إذا ما وجدت وسائل متعددة وبرامج مستمرة ومتخصصة،وبإيجاز فإن ما يحتاجه الجمهور لابد أن يوضع في الخطط المستقبلية لهذا العام وإيصال رسائل عبر القنوات فاعلية ومؤثرة برؤية جديدة تناسب خصائص الجمهور وتناسب احتياجاتهم المستقبلية.

أمين عام جمعية (كل البنات للتنمية) تتحدث لـ (14 أكتوبر) :

نعمل على تنمية الفتاة اليمنية تعليمياً وثقافياً ليكون لها دور فاعل في المجتمع

لدينا مشروع لرفع وعي الطلاب بحقوقهم

جمعية كل البنات للتنمية هي منظمة إنسانية تنموية شبابية طوعية تهتم بقضايا الفتاة اليمنية تعليمياً وثقافياً وتسعى إلى تنمية شخصيتها والوصول بها إلى مستوى راقٍ في المهارات الحياتية ليكون لها دور فاعل في المجتمع وهو ما أكدته الأخت/ انتصار العاضي الأمين العام للجمعية في اللقاء الذي أجريناه معها.. فإلى التفاصيل :-

لقاء/بشير الحزمي

بداية نود أن تعطينا فكرة مقتضبة حول نشأة الجمعية وأهدافها وأبرز أنشطتها؟

- جمعية كل البنات للتنمية هي جمعية تنموية طوعية تأسست في عام 2003م وبدأت بتنفيذ مشاريعها في عام 2004م ولدى الجمعية هيئة إدارية وهيئة تنفيذية من الشباب وتهدف إلى تنمية الفتاة اليمنية تعليمياً وثقافياً والوصول بها إلى مستوى راق في المهارات الحياتية بحيث يكون لها دور فاعل في المجتمع وفقاً لإستراتيجية التميز والأخذ بكل ما هو جديد، كما تهدف إلى مواكبة التغير في فكر الفتاة المعاصرة وتنمية القدرات والمهارات لدى الفتاة والشباب بشكل عام، وبناء علاقات ومد جسور للتعاون داخلياً وخارجياً والمساهمة في تفعيل منظمات المجتمع المدني.

وتنفذ الجمعية حالياً مشروع النهوض بالفتاة بالتعاون مع البنك الدولي ويهدف إلى تنمية مهارات وقدرات الفتاة في منطقة بني الحارث بأمانة العاصمة حيث نقوم بتأهيل (42) فتاة من هذه المنطقة في مجال الكمبيوتر والإدارة والتنمية الذاتية وهؤلاء الفتيات يقمن حالياً بعمل طوعي في منظمات مدنية حتى يأخذن الفكرة ويتعرفن على بيئة العمل بحيث أنهن بعد ذلك يجدن فرصة عمل مناسبة، ومن خلال التطوع لهؤلاء الفتيات نجد أن النتائج كانت رائعة حيث لاحظنا حدوث تغيير بالنسبة للفتاة في شخصيتها وفي تفكيرها وتغيير في الأسرة نفسها.

ولدينا أيضاً مشروع آخر نقوم بتنفيذه هو (نفذ مشروعك) وهو عبارة عن برنامج شبابي ينفذ بالتعاون مع برنامج نسيج ونهدف فيه إلى تشجيع الشباب على تنمية المجتمع على العمل الطوعي وإدماجهم في المجتمع.

وقد نفذنا حملة مناصرة (من حقي أن أتعلم) وذلك بالتعاون مع منظمة سي إتش أف الدولية، وهذه الحملة هدفت إلى الحد من تسرب الفتيات من التعليم وقد استهدفنا فيها منطقة وادي أحمد في مديرية بني الحارث بأمانة العاصمة والحملة كانت ناجحة ورائعة، لكن تحتاج إلى مزيد من المتابعة من حيث بناء مدارس وزيادة الفصول في مدارس تعليم البنات.

وطبعاً جمعيتنا تعمل في مجالين: تعليمي وثقافي ويشمل الجانب الثقافي والجوانب الاجتماعية والحقوقية والسياسية وإدماج المرأة سياسياً وتشجيع الشباب والفتيات على الثقافة والقراءة.

انتصار العاضي

البرنامج أن هناك فتيات حصلن تباعاً على وظائف وهذا يعتبر من أهداف الجمعية أن يكون هناك مخرجات حقيقية وملموسة وليس فقط فرقعات إعلامية وأنشطة من دون مخرجات حقيقية تحصل منها الفتاة أو الشاب على فرص عمل ويكون لها مستقبل، وأيضاً قمنا بتنفيذ برنامج (صوت الشباب) بالتعاون مع برنامج نسيج وكان الهدف منه تشجيع الشباب على تنمية المجتمع والعمل الطوعي.

بالإضافة إلى أنه كان لدينا مشروع تجريبي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث تم اختيار جمعية كل البنات للتنمية لتكون جمعية محورية لبقية الجمعيات وكان الهدف من هذا المشروع هو كيف يمكن تأهيل جمعية وهذه الجمعية تكون وسيطاً بينها وبين الداعمين بالنسبة للجمعيات الأخرى وقد قمنا من خلال هذا المشروع بتحديد احتياجات (10) جمعيات.

نجاحات في مسار العمل الميداني

ما هي أبرز النجاحات التي حققتها الجمعية حتى الآن في مسار العمل الميداني؟

- كانت أنشطتنا في الفترة السابقة متنوعة فمنها ما كان يستهدف طلاب وطالبات الجامعة سواء كانت حكومية أو خاصة، وكنا نعقد لقاءات ومحاضرات للشباب أنفسهم ونعطيهم بعض المهارات والدورات فيما يخص مجال التطوير الذاتي، ويوجد فيها جانب علمي بحيث نعرفهم كيف يقومون بإعداد البحث العلمي وكيف يعدون السيرة الذاتية والمهارات في التفكير الإيجابي والتعامل مع الآخرين والتخطيط وغير ذلك.

كما نفذنا برنامجاً بالتعاون مع السفارة الهولندية لتأهيل (40) فتاة في السكرتارية وإدارة المكاتب، ومن مخرجات هذا الجاري 2010م نعمل على استكمال مشروع (نفذ مشروعك)حيث سيقوم الشباب أنفسهم بتنفيذ مبادرات ينفذها في أماكنهم سواء كانت مدارس أو جامعات أو في المجتمع الذي يعيشون فيه، بالإضافة إلى أنهم سيقومون بعملية توعية في قضيتين هما البطالة والقات والفكرة من هذا البرنامج هي كيف يمكن أن نأخذ أفكاراً من الشباب قد تساهم في مواجهة ومعالجة مثل هذه المشاكل والقضايا المجتمعية.

توسيع النشاط

ما هي المناطق التي تستهدفها الجمعية في نشاطها.. وهل لديكم نية لتوسيع هذا النشاط إلى مناطق أخرى؟

- نحن نعمل حالياً في أمانة العاصمة فقط وإستراتيجية الجمعية في الوقت الراهن هي البدء في فكرة التوسع لنستهدف مناطق ريفية أخرى غير مديرية بني الحارث بأمانة العاصمة التي تحتاج إلى كثير من الجهود، وفي خططنا المستقبلية سنستهدف مديريات ومحافظات لها كثافة سكانية عالية وسنستهدف في المرحلة الأولى محافظتي إب وحضرموت.

تنسيق وتعاون مشترك

هل هناك تعاون وتنسيق مشترك بينكم وبين جهات أخرى تعمل في مجال اهتمامكم سواء كانت حكومية أو غير حكومية؟

- نحن نحاول في أغلب الأنشطة المنفذة أن نتواصل مع الجهة المعنية أو الوزارة المختصة وكان هناك تفاعل وتجاوب كبير من تلك الجهات خلال الفترة الماضية ومن الجهات التي عملنا بالتعاون والتنسيق معها وزارة التربية والتعليم (قطاع تعليم الفتاة) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وغيرها من الجهات الأخرى، ونحاول في كل مشاريعنا وأنشطتنا التواصل مع الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية.

طموحات لا حدود لها

ترى إلى أين تصل حدود طموحاتكم في الوقت الراهن؟

- ليس هناك حد لطموحاتنا في الجمعية ونعمل وفق رؤية بأن تكون نموذج الأداء في تنمية شخصية الفتاة، وطموحاتنا كبيرة ولا حدود لها. ونتمنى أن نكون رواداً في (مجال تنمية المرأة وتمكينها في جميع المجالات) وإعطائها حقوقها وأن تكون مشاركاً أساسياً وفاعلاً في التنمية بكل الجوانب.

صعوبات ومشاكل

هل من كلمة أو رسالة تحبين توجيهها في ختام حديثك معنا؟

- ندعو الجميع إلى المساهمة في تنمية الفتاة وتنمية الشباب ومشاركتنا في رؤيتنا ورسالتنا في جمعية كل البنات فنحن فخورون بأن الجمعية تظل شبابية من تأسيس ومن هيئة إدارية ولنا الفخر في الجمعية أننا جميعاً من الشباب ويمكن القول إن جمعية كل البنات للتنمية شبابية ٪100.

ورسالة كل البنات أن تتكاثف الجهود كلها في تنمية الفتاة وإشراكها في برامجنا وخططنا ومد المساندة للجمعية سواء كانت معنوية أو لوجستيه ليكون دورها فاعلاً بشكل أكبر.

الأردن ينجح في خفض وفيات الأمهات إلى النصف

عمان / 14أكتوبر / متابعات:

حقق الأردن انخفاضا كبيرا في عدد وفيات الأمهات وصل إلى "19" وفاة لكل مائة ألف ولادة حية مقارنة بـ 41 وفاة لكل مئة ألف ولادة حتى 1996 أي النصف.

وأثبتت دراسة أعدها المجلس الأعلى للسكان الأردني نشرت نتائجها مطلع هذا الأسبوع في مؤتمر عام رعاه وزير الصحة الأردني الدكتور نايف الفايز وأمين عام مجلس السكان الدكتورة رائدة القطب نفذها فريق بحث أردني متخصص طيلة العامين الماضيين أن هذه الأرقام تعكس مدى الرفاهية الصحية التي يتمتع بها المواطن الأردني والتي تتساوى مع العديد من العالم المتقدم.

وقال الدكتور الفايز: يأتي إطلاق الدراسة تماشياً مع الأهداف الإنمائية الألفية خاصة الهدف الذي يعني بخفض وفيات الأمهات وأن آخر دراسة أجريت عام 1996 بنيت أن معدل وفيات الأمهات بالأردن بلغ 41 وفاة لكل مئة ألف ولادة حية وكانت في حينه تعكس بعدا ايجابياً حيث تحظى الأم والطفل باهتمام كبير وتعتبر خدمات الأمومة والطفولة ركنا هاما وأساسيا على صعيد تقديم الرعاية الصحية لأفراد المجتمع.

وأشار إلى أن من أبرز البرامج الصحية في الأردن دمج خدمات الأمومة والطفولة ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية، وبرامج الصحة الإنجابية، ورعاية الأم قبل وخلال الحمل، والتثقيف الصحي، والكشف المبكر عن سرطان الثدي، وتحصين الأمهات ضد مرض الكزاز، فضلا عن برامج التغذية الوطني، وشمول الحوامل تحت مظلة التأمين الصحي المدني وحماية المرأة من العنف الأسري.

وتطرق الفايز إلى المؤشرات الإيجابية التي أظهرها مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2007 وقال أن حوالي ٪99 من السيدات اللواتي سبق لهن الزواج يعرفن على الأقل إحدى وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، وأن ٪57 منهن يستخدمن وسيلة من وسائل التنظيم، وأن ٪99 من الولادات تتم في المستشفيات أو تحت إشراف طبي مباشر، كما أن ٪68 من السيدات حصلن على الرعاية ما بعد الولادة.

من جانبها أعلنت الدكتورة رائدة القطب أمين عام المجلس الأعلى للسكان في الأردن في المؤتمر إن انخفاض وفيات الأمهات إلى هذا الحد يدل على تحقيقنا الهدف الخامس من أهداف الألفية الإنمائية التي تسعى الدول المتقدمة لتحقيقها.

وأضاف القطب أن الأردن حقق انخفاضا ملموساً بنسبة وفيات الأمهات بمستوى ٪4.5 كل عام منذ عام 1995 مقارنة بمستوى الانخفاض العالمي الذي يمثل ٪1.1 سنوياً ما يجعله في مقدمة الدول التي حققت الانخفاض الأمر الذي يدل على تحسن مستوى الخدمات الصحية ووجود رعاية نفاسية بمستوى عال في الأردن.

وجاء إجراء دراسة وفيات الأمهات تماشياً مع أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام "2000 – 2010" وأهداف الأجندة الوطنية الذي يعني بخفض وفيات الأمهات إلى الثلثين بحلول عام 2015 ومعرفة نسب وفيات الأمهات والأسباب المؤدية لها لتوفير المعلومات اللازمة لصانعي السياسات وواضعي الخطط للنهوض بصحة المرأة في الأردن.

وأوضحت القطب أن أهداف الدراسة هي معرفة نسبة وفيات الأمهات في سن الإنجاب وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوفيات الأمهات والتعرف على مدى اكتمال البيانات المتوفرة في السجلات الطبية والسجلات.

وأشارت إلى أن الدراسة اعتمدت على مراجعة السجلات الطبية في كافة مستشفيات الأردن ومطابقتها مع سجلات وفيات الأحوال المدنية والطب الشرعي وسجلات الدفن والرجوع إلى الأقارب الزوج، الأخت .. ألخ لمعرفة ظروف الوفاة والعوامل التي قد تكون تسببت في الوفاة علماً بأن أكثر من ٪99 من الولادات في الأردن تتم في المستشفى.

وحول الفئة المستهدفة أوضحت القطب أن الدراسة استهدفت الوفيات بين الأمهات اللواتي تعرضن للحمل أو الولادة أو النفاس "42 يوماً بعد الولادة" خلال الأعوام 2007 – 2008.

وخلصت الدراسة وفق القطب إلى أن نسبة وفيات الأمهات في الأردن خلال السنوات 2007 – 2008 بلغت 19.1 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية مقارنة بـ 40 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية للأعوام 95 – 96"..." وبينت أن نسبة ٪56.6 من الوفيات يعزى فيها سبب الوفاة للأسباب المرتبطة بالنزيف الذي يشكل النسبة الأكبر، إضافة إلى التجلط وتسمم الحمل، وأن ما نسبته 53.9 من هذه الوفيات كان من الممكن تفاديها لو تم التعرف على أسبابها مبكراً أو تمت معالجتها مباشرة إضافة لذلك فإن ما نسبته ٪70 من أسباب الوفيات حصل في فترة ما بعد الولادة "النفاس".

وأكدت القطب أن الدراسة أشارت إلى أنه لم تكن هناك عوائق في الوصول إلى مراكز تقديم الخدمات الصحية ولكن هناك ما نسبته ٪55.3 من الوفيات قد تأخرت في الذهاب إلى المراكز لطلب المساعدة، كما أن بعض السيدات تم إدخالهن إلى المستشفيات ولكن تحويلهن إلى مستشفيات أخرى متخصصة، وأن بعض السيدات راجعن المستشفى ولكن تمت طمأنتهن وإعادتهن إلى المنازل بعكس بعض السيدات اللواتي رفضن الحصول على الخدمة ووقعن على الخروج من المستشفى على مسؤوليتهن الشخصية وبالتالي حصلت الوفاة.

وأوصت الدراسة وفق القطب اعتبار صحة الأم قضية وطنية ذات أولوية تحتاج إلى تعزيز وإتاحة كافة المصادر والوسائل والتداخلات من مالية وثقافية وإدارية لتطوير فعالياتها وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المقترحة والداعية لحمل سليم لدعم الجهود الوطنية في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتفعيل دور اللجنة الوطنية لوفيات الأمهات برئاسة المجلس الأعلى للسكان ووضع خطة عمل واضحة لمتابعة خفض معدلات الوفيات عن طريق تنفيذ توصيات الدراسة وتطوير نظام التسجيل الحيوي وتفعيل آليات أدائه وإيجاد سجل وطني لوفيات الأمهات في الأردن للتعرف عن خصائص وأنماط الأمراض المتعلقة بمراضة ووفيات الأمهات ومواصلة الجهود الوطنية ذات العلاقة بصحة الأم كاستثمار تجاه تطوير وتقوية وتمكين المجتمعات لتلعب دوراً فاعلاً لرعاية صحة الأم والطفل وضرورة تضمين المواد التعليمية الخاصة بصحة الأم وما يتبع ذلك من بروتوكولات معيارية في الجهات الطبية بما فيها معاهد المهن الطبية المساندة في الأردن.

«ثريا عبيد» تنال جائزة حقوق الإنسان بجدارة

ثريا عبيد

حصلت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتورة «ثريا عبيد» على جائزة حقوق الإنسان بجدارة،حيث اختارتها رابطة الأمم المتحدة نتيجة عملها في الترويج لصحة الأمهات،وتمكين المرأة،وضمان حصولها على الصحة الإنجابية،بالإضافة لدعوتها إلى مناصرة منظمات حقوق الإنسان للنساء والفتيات اللاتي ما زلن يواجهن التمييز،والعنف،بسبب الجنس.

وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» عن سعادته بفوز«ثريا عبيد» بالجائزة.

صندوق الأمم المتحدة يرسل إمدادات عاجلة لإنقاذ حياة الحوامل في هاييتي

14 أكتوبر/متابعات:

من ضحايا زلزال هاييتي

ذكر بيان صحفي صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان الخميس الماضي أنه نظراً لأن هاييتي تسجل أعلى معدلات وفيات الأمهات في المنطقة،أعطى صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية للسيدات الحوامل في المناطق المتضررة بالزلزال المدمر في هايتي.

وقال البيان أنه «خلال الفترات التي تعقب وقوع كارثة طبيعية كبرى،تحرم السيدات عادة من الخدمات الصحية الأساسية».

ووفقاً لتقديرات الصندوق،فإن السكان المتضررين من السيدات في سن الإنجاب،إضافة إلى آلاف الحوامل المدرجات في هذا الرقم.

وقال البيان إن هاييتي تعد أعلى الدول من حيث معدل وفيات الأمهات في المنطقة،والذي يبلغ 670 لكل100 ألف ولادة.

وفي إطار الاستجابة الإنسانية الفورية،يقوم الصندوق بتوزيع حقائب أدوات عاجلة للصحة الإنجابية تحتوي على أدوية حيوية،ومعدات،وغيرها من إمدادات الصحة الأساسية كجزء من مساعداته للإغاثة من الكارثة.

وصرحت المديرة التنفيذية للصندوق ثريا أحمد عبيد في مؤتمر صحفي»إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعرب عن تضامنه،وتعاطفه،ومواساته لشعب هايتي الذي يعاني النتائج المدمرة للزلزال».

يعمل الصندوق بالتنسيق مع استجابة الأمم المتحدة لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة للمتضررين من الزلزال.

بحلول عام 2050م

العالم العربي يشهد انخفاضاً كبيراً في عدد العاملين وتضاعف عدد كبار السن

14أكتوبر/متابعات :

ذكرت مجلة «جون أفريك» أنه بحلول عام 2050م ستشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً كبيراً في عدد السكان العاملين وتضاعف عدد كبار السن إلى أربعة أضعاف.

وجاء فيها أنه في الفترة من 1970م إلى 2010م تضاعف عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط ودول الغرب ثلاثة أضعاف ليصل من 112 مليون نسمة إلى 313 مليوناً أي بزيادة نحو ٪180.إلا أنه في الفترة من 2010م إلى 2050 من المتوقع أن تصل نسبة الزيادة إلى ٪62 فقط أي بسرعة أقل ثلاث أضعاف.

وهذا يعني أن المنطقة تشهد تحولاً ديموجرافيا،فهذه المنطقة المعقدة سياسياً وثقافياً ودينياً وأمنياً ستضم ٪6 فقط من عدد سكان العالم بحلول عام 2050 وهي اليوم تتحكم في ٪55 من الاحتياطي العالمي للبترول و٪30 من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي.

ويرى خبراء السكان في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن العالم العربي من المشرق للمغرب سيواجه خلال الثلاثين عاماً القادمة نفس الأزمة التي واجهها الغرب في الفترة من 1945إلى 1975 من حيث انخفاض معدل الخصوبة فالعالم العربي سيشهد عصر الشيخوخة يزيد فيه عدد كبار السن عما مضى وستصبح الأسر مكونة من الأبوين وطفل واثنين على الأكثر إضافة إلى تأخر سن الزواج والإنجاب لدى النساء مع تدني الخدمات الصحية.

وما يزيد الأمر تعقيداً هو الاختلافات الكبيرة من دولة لدولة ما يصعب معه تبني إستراتيجية مشتركة فعلى سبيل المثال يصل الناتج القومي في المملكة العربية السعودية إلى 380 مليار دولار أما في موريتانيا فلا يزيد على 3 مليارات دولار.

أما نصيب المواطن القطري من الناتج القومي فيصل إلى 76 ألف دولار وفي فلسطين إلى ألف دولار فقط.إضافة إلى زيادة عدد المواليد في الدول الفقيرة عنه في الدول الغنية.ونتيجة لهذا الوضع سيشهد عدد الشباب انخفاضاً ملحوظاً بحلول عام 2050 ليصل إلى ٪20 من إجمالي عدد السكان مقابل ٪35 و٪50 عام 2010أما عدد كبار السن (من 70عاماً وأكثر) فسوف يتضاعف ثلاث أو أربع مرات.